إشكالية الإطار المرجعي للإصلاحات الاقتصادية

أ. مولة عبد الله
جامعة عنابة*

ملخص: ما يطبع الاصلاحات الاقتصادية الجارية الأن، في معظم البلدان النامية هو تموضعها على المستوى الضيق للسياسة الاقتصادية. في وقت لم تجد فيه هذه البلدان بعد، الحل لمشاكل التخلف العام التي لا تزال تعاني منها. وهي المشاكل التي لا نعثر لها على أثر في قاموس السياسة الاقتصادية. فهذه الأخيرة، تعنى أساسا بمشاكل وأزمات ظرفية لاقتصاد متقدم–نسبيا– وليس بمشاكل وأزمات الاقتصاد المتخلف...

أكثر من ذلك، فإن هذه الاصلاحات– وفي هذا المستوى نفسه– ترتكز على إطار مرجعي يبقى في مجمله إطارا مسمرا أو جامدا، قبالة الوضع الخاص والمعقد الذي تتخبط فيه البلدان النامية عامة، أي، إطارا لا يستجيب لمتطلبات النهوض الاقتصادي والحضاري لهذه البلدان، لأنه تحديدا، إطار يغرف من مفاهيم وأدوات تحليل وضعت –أصلا– لمعالجة أوضاع خاصة بالبلدان المتقدمة.

يتطلب الأمر إذن، مراجعة– إن لم نقل إعادة نظر– لمفهوم الاصلاح الاقتصادي وأهدافه وادواته باتجاه، صياغة نظرية عامة للانتقال تنطلق من خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلدان النامية وتستكشف امكانات "الإقلاع" الشامل –وليس الجزئي– لهذه البلدان.

* أستاذ مكلف بالدروس (ماجستير اقتصاد)– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة عنابة– الجزائر.

للمراسلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة عنابة ص.ب 12– عنابة 23000– الجزائر.

هاتف: 00213.8.83.28.07 00213.8.83.00.21

Email: abdellah_moulla@yahoo.fr

مقدمة

لا يزال الحديث عن واقع وآفاق الاصلاحات الاقتصادية الجارية في عدد كبير من بلـدان العالم يشكل حديث الساعة، ويستقطب المزيد من الاهتمام على الأصعدة الرسـمية وغيـر الرسمية.

ومرة أخرى، يثار التساؤل المحوري حول ما يمكن أن نسميه "عظم السمك" الـذي يعيـق عملية "هضم هذه الاصلاحات" ويحيل دون تتويج المحاولات المبذولة في معظـم البلـدان المعنية، باتجاه تكييف أنظمتها الاقتصادية.

إلى حد الآن، نستطيع القول بأن الاجابات التي لقيها هذا التساؤل هي إجابات مـن صـنف واحد- وإن اختلفت- على مستوى تشخيص المعوقات والقيود- وتنصب علـى الظـروف الداخلية أو الخارجية غير المواتية، المحيطة بتنفيذ الاصلاحات فسواء كان مصـدر هـذه الاجابات هو تلك التحاليل والتقارير التي تقدمها هيئات وشخصيات وطنية (رسمية وغيـر رسمية) والتي تركز على الظروف الخارجية أم كان هو، تلك التحاليل والتقارير التي تروج لها هيئات وشخصيات دولية (صندوق النقد الدولي بالخصوص) والتي تركـز- بـالعكس- على الظروف الداخلية، فإن المنطلق واحد في كلا الحالتين وهو: التسليم بضـرورة هـذه الاصلاحات كما هي. ومن ثم، الاعتراف بأنها اصلاحات "على المقاس" تناسب الأوضـاع والمشاكل القائمة.

ومن دون التوغل في تفاصيل كثيرة، يمكن أن نلخص فحوى تلك الاجابـات -فـي كـلا الاتجاهين- في العناصر التالية:

ضعف الارادة السياسية للدول للقيام باصلاحات فعلية..

تردد هذه الدول في دفع الاصلاحات الهيكلية...

تفشي ظاهرة الفساد والرشوة في دواليب الاقتصاد والدولة.

المقاومة الاجتماعية لعملية الاصلاح (خاصة من جانب النقابات).

العبء الثقيل للمديونية.

الأوضاع غير المواتية للأسواق العالمية.

مما لا شك فيه، أن كل هذه العناصر التفسيرية- وإن لا تخلو من بعض الحقائق المهمة التي ينبغي اعتبارها إلا أنها، تظل أسيرة المنطلق والمسلمات التي ترتكز عليها- والمشار إليهـا أعلاه- أي، أن هذه العناصر لا تخرج عن محيط إطار مرجعي محدد يؤسس للاصلاحات المنشودة. وبقول آخر، محيط الفلسفة الاقتصادية المغذية لهذه الاصـلاحات، وهنـا يكمـن جوهر الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة.

وإذ سيتركز مسعانا في مرحلة أولى على توضيح ومساءلة هذا الاطـار المرجعـي فإننـا سنحاول في مرحلة لاحقة، تقديم عناصر إجابة أخرى لتساؤلنا الأولـي المتعلـق بمـأزق الوضع الراهن للاصلاحات الاقتصادية في العديد من البلدان النامية.

وننطلق في دراستنا من فرضية أساسية هي أن الاطار المرجعي المعتمد لهذه الاصلاحات- على امتداد مختلف مراحلها- وإن يوفر حقا، جملة من المفاهيم و أدوات التحليل التي تساعد على تشخيص بعض المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية، يبقى في مجمله إطارا مسمرا أو جامدا (figé) قبالة الوضع الخاص والمعقد الذي تتخبط فيه معظم هذه البلدان، ومن ثم فهو إطار لا يستجيب لمتطلبات نهوضها الاقتصادي والحضاري.

تتضافر في هذه المعضلة إذن، عوامل ذات صلة بحدود هذا الاطار المرجعي وعوامل ذات صلة بخصوصية الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية. وفي كلا الحالتين يتطلـب الأمر، العودة إلى ماهية هذا الإطار المرجعي وكيف يتعامل مع المشكلات الخاصـة بهـذه البلدان، لننتهي بعد ذلك، إلى توضيح السبل والبدائل الممكنة لتجاوز مسلماته.

لكن، قبل ذلك كله، يتعين توضيح مسألة منهجيــة هامـــة ذات صـــلة وطيـــدة بالاشـــكالية المطروحة. ونعني بها مسألة أبعاد ومستويات الإصلاح الاقتصادي. فالسؤال الأصلي- في كل الحالات- يبقى هو: ماذا نريد بالضبط؟.

I-أبعاد ومستويات الإصلاح الاقتصادي:

بصفة عامة، يمكن القول أن هناك مستويين أساسيين لمقاربة مفهوم الإصلاح الإقتصادي:

المستوى الأول: هو مستوى الاقتصاد السياسي، أين يأخذ الإصـــلاح الإقتصـــادي معنـــاه الواسع، إذ يندرج ضمن حركة تغيير جذرية شـــاملة، تســـتهدف تقـــويض أســـس النظـــام الاقتصادي -الاجتماعي القائم بأكمله، واستبداله بنظام آخر. وبهذا المعنـــي، مـــن الأصـــح الحديث عن عملية انتقال وليس عن مجرد إصلاح محدود. والحديث عن عملية انتقال يجرنا بالضرورة إلى تناول تلك المسائل المعقدة للتغيير الاجتماعي ككل مثل مسائل أنماط الانتاج الموجودة وشكل تمفصلها ومسألة طبيعة ودور الدولة ...إلخ ومـــن ثـــم، تحليـــل "هيكـــل الظروف" الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يمكن في ظله تحقيق الانتقال إلى النظـــام الجديد.

المستوى الثاني: هو مستوى السياسة الاقتصادية، وهنا يأخذ الإصلاح الاقتصـــادي معنـــاه الضيق- وهو المعنى الشائع الآن- والمقصود منه هو إجراء بعض التعديلات في آلية سير النظام الاقتصادي القائم، من دون المساس بالمبادئ والأسس التي يرتكز عليها. وتكمن هذه التعديلات في ما يسمى السياسات الظرفية Les politiques conjoncturelles التي تستهدف التأثير على قيم بعض المتغيرات-الأدوات Variables instruments للسياسة الاقتصادية مثل: مســـتوى النفقات العمومية، مستوى الأسعار، معدلات الفائدة والضريبة... إلخ لبلوغ بعض الأهـــداف مثل: تخفيض مستوى البطالة، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، زيادة في معـــدل نمـــو الإنتاج الداخلي الإجمالي ... واللجوء إلى مثل هذه السياسات يفرضه بالطبع، واقع الأزمات الدورية Les crises cycliques التي تعصف بالنظام الاقتصادي من فترة إلى أخرى.

التوضيح الذي نريد تقديمه هنا هو: ضرورة عدم الخلط بين هذين المستويين -وإن هنـــاك ترابط أكيد بينهما- لأن الخلط بينهما يؤدي لا محالة إلى الخلـــط بـــين أهـــداف ووســـائل الإصلاح الاقتصادي، كما هو صائر الآن، في جل البلدان النامية المعنية بهذا الإصلاح. فإذا كان الهدف المعلن للإصلاح الإقتصادي في هذه البلدان هو تحقيـــق الانتقـــال إلـــى نظـــام اقتصادي جديد - وهو "اقتصاد السوق"- فإن المرجعية المعتمدة تغرف كثيرا مـــن مفـــاهيم وأدوات تحليل تنتمي إلى المجال البحت للسياسة الاقتصـــادية (المســـتوى الثـــاني) وهـــي المرجعية التي نشأت- كما سنرى ذلك لاحقا- لمعالجة أوضاع ظرفيـــة خاصـــة بالبلـــدان الصناعية المتقدمة وليس لتغيير أنظمتها الاقتصادية.

إن هذا الخلط يؤشر- باعتقادنا- إلى حالة من المتاهة والهلع، قبالـــة الواقـــع الاقتصـــادي والاجتماعي. سواء، على مستوى التفكير والتأمل لفهم هذا الواقع أم على مستوى اختيـــار السياسات الملائمة لتجاوزه. وغني عن القول أن استمرار هذه الحالة سيؤدي في النهاية إلى الحالة القصوى: العقم التام.

بعد هذا التوضيح يتعين الآن، القيام بإطلالة نقدية على تلك الروافد التي شكلت قوام الإطار المرجعي للسياسات الاقتصادية المتعاقبة منذ الخمسينات من القرن الماضي.

II-النموذج الكينزي:

إذا وضعنا أنفسنا في مستوى التحليل الضيق للإصلاحات الاقتصادية أي: مستوى السياســـة الإقتصادية، فلا مناص من أن نبدأ بالنموذج الأول لهذه الإصلاحات وهو النموذج الكينزي، فعلى الرغم ما أصاب هذا النموذج من نكسات وتراجعه الواضح أمام تيارات جديدة أخرى- سنأتي إليها لاحقا- فإنه لا يزال يمثل قوام و مدار النقاش حول الإصـــلاحات الإقتصـــادية بالمعنى المذكور. ثم، أن هذه التيارات الجديدة -رغم انتقاداتها اللاذعة لهذا النمـــوذج- لـــم تحدث قطيعة تامة مع ما جاء به من منهج وأدوات تحليل. وفي ذلك دليل على أنها (هـــذه التيارات) تبقى مدينة- إلى هذا الحد أو ذاك- لهذا النموذج.

نقطة الإنطلاق هي أزمة الكساد الكبير 1929-1933 التي كانت بمثابة منعرج خطير في دورة حياة النظام الرأسمالي. فعلى خلاف ما كان يؤمن به الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي كشفت هذه الأزمة عن إمكانية تعرض الاقتصاد الرأسمالي القائم على حرية السوق، لأزمات كبيرة وطويلة. ومن ثم، فتحت الباب لتفكير جديد حول السياسة الاقتصادية، يبحث في سبل تحقيق الإنعاش للإقتصاد الرأسمالي، حفاظا على وجوده واستمراره.

ولأخذ فكرة عن عمق هذه الأزمة يكفي التذكير بمؤشرين: المؤشر الأول هو مستوى الإنتاج الصناعي الذي سجل تراجعا كبيرا سنة 1932 (مقارنة بسنة 1928) قدر بـ 45% في الولايات المتحدة و 80% في بريطانيا و 55% في ألمانيا. المؤشر الثاني هو قيمة الأسهم المتداولة في بورصة Wall street التي انخفضت بمقدار ستة أضعاف عن مستوى 1929[1].

في زحمة هذا التحول، نشأت الكينزية وهي فلسفة اقتصادية دعا إليها الاقتصادي البريطاني الشهير جون منارد كينز ضمنها في كتابه المعروف:"النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" الصادر سنة 1936. والذي اعتبر بمثابة ثورة في علم الاقتصاد. حيث استطاع كينز أن يقلب الكثير من المفاهيم والنظريات (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية) التي ظلت متربعة على عرش الفكر الاقتصادي خلال أزيد من قرن ونصف.

وعصارة الأفكار التي أتى بها كينز تتمثل في تلك النتيجة المهمة التي توصل إليها وهي "أن الاقتصاد الرأسمالي حينما يدخل في مرحلة الكساد الدوري يعجز أن يولد من ذاته، وبطريقة آلية سبل انعاشه...."[2] ومن ثم يتوجب الاعتماد على آلية تكميلية وتعويضه أخرى تتمثل في تدخل الدولة للتكفل بما عجزت آلية السوق عن تحقيقه.

والجدير بالذكر أن هدف كينز من انتقاده هذا الآلية عمل الاقتصاد الرأسمالي لم يكن في أية لحظة ما هو إعادة النظر في مبادئ الرأسمالية وإنما كان هدفه هو إعطاءها صورة متجددة، حفاظا على وجودها واستمرارها:" من جهتي اعتقد بأن الرأسمالية المعدلة يمكن أن تكون ذات فعالية أكبر، لبلوغ غايات اقتصادية، من أي نظام بديل إلى حد الآن، لكن اعتقد بأن هذا النظام كان موضع انتقاد شديد من عدة نواحي...."[3].

وبالعودة إلى ما اقترحه كينز من سياسات يتضح أننا بالفعل بصدد اصلاحات بالمعنى لضيق، أي إصلاحات لا تذهب إلى أبعد من إدخال بعض التعديلات لتكييف آلية عمل الاقتصاد الرأسمالي. والمنطلق الأساسي لهذه السياسات هو مشكلة التقلبات التي تحدث في الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار). سواء، باتجاه الانخفاض (الركود) أم، باتجاه الارتفاع (التضخم). وفي كلا الحالتين، يوصي كينز بإعطاء دور فعال للدولة من خلال سياسات "تدخلية" محددة. كزيادة الانفاق الحكومي في الحالة الأولى (بتخفيض أسعار الفائدة والضرائب وتمويل مشاريع استثمارية) أو تخفيضه في الحالة الثانية (باللجوء إلى اتخاذ اجراءات عكسية).

والأن، ماذا عن وزن التأثير الذي مارسته أفكار كينز؟ وماذا كانت انعكاساتها على أرض الواقع؟.

بالنسبة للبلدان الصناعية (الغربية) كان هذا التأثير مباشرا وعظيما وقد تجلى في الطابع الكينزي- الظاهر للعيان- للسياسات المتعاقبة في هذه البلدان بين الثلاثينات والسبعينات من القرن الماضي. حيث تميزت هذه السياسات "بتدخلية" قوية واللجوء - على نطاق واسع- إلى أدوات التحليل الكينزية. ومما لا شك فيه، أن الرواج الكبير لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية مرده-بالدرجة الأولى- إلى فعالية تلك السياسات التي اعتنقت الكينزية مذهبا ومنهجا. حيث استطاعت أن تعيد عجلة النمو إلى الدوران بوتائر جد معتبرة. فانخفضت البطالة وزاد "الرفاه الاجتماعي". وحكمة الكينزية في ذلك هي أنها، عرفت كيف تسيطر على تناقضات النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال آليات وأدوات الضبط الاقتصادي للدولة التي استحدثتها.

بالنسبة للبلدان النامية- وهي الحالة التي تهمنا أكثر- كان تأثير الكينزية قويا أيضا. لكنه، كان تأثيرا غير مباشر ومشوها إلى حد كبير.

كان تأثيرا غير مباشر، من خلال ذلك، التقاطع الموجود بين موضوعات النظرية الكينزية- خاصة فيما يتعلق بتدخل الدولة- وموضوعات جدول الأعمال المطروح على هذه البلدان في أعقاب تحررها وحصولها على الاستقلال السياسي. وهو الجدول الذي كان يتضمن الإجماع على ضرورة إعطاء الدولة دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. باعتباره النهج الوحيد للخروج من دائرة التخلف. ومن هذا المنطلق، امتزج "الأدب التنموي" الذي شاع -آنذاك- بالأفكار الكينزية. سواء على مستوى نقد الطريق الرأسمالي أم على مستوى منهج التحليل وأدوات السياسة الاقتصادية.

وكان هذا التأثير مشوها بالنظر إلى ذلك القطع Coupure الواضح على مستوى موضوع (objet) السياسات الاقتصادية. فالسياسات الكينزية انطلقت- كما أسلفنا الذكر- من مشكلات الطلب التي اقحمت الاقتصاد الرأسمالي في أزمات دورية. ومن ثم، فإن العلاج المقترح الذي تبنته هذه السياسات هو ببساطة: انعاش الطلب من خلال اجراءات محددة تتخذها الدولة.

أما إذا تمعنا في حقيقة الأوضاع التي كانت سائدة في البلدان النامية- وتسود إلى يومنا- فإننا نجد أن المشكلة الأساسية كانت شيئا آخر. وهو: الضعف المزمن- من البداية- للعرض أي، قصور في طاقات الانتاج القائمة. باعتبار، تخلف هذه البلدان في جميع الميادين. وإن كان ثمة ضعف في الطلب أيضا، فإنما هو ضعف هيكلي نابع من ضعف العرض، يبدو واضحا إذن، أن التشخيص الكينزي هنا غير ملائم وبالتالي، فالعلاج الكينزي من جهته، غير فعال.

في ضوء ما سبق، نستطيع أن نخلص إلى أن الكينزية كمنهج للتحليل لا تزال تحتفظ بقدر كبير من المصداقية عندما يتعلق الأمر بنقد نظام "دعه يمر دعه يعمل ". ومن هذه الزاوية، يمكن اعتبار أفكار كينز كـ "شهادة إثبات" على عجز آلية هذا النظام. لأنها بالذات،صادرة من اقتصادي بارز هو ابن هذا النظام والمدافع الجسور عنه، رغم ما سلط عليه من نقد. ومن جهة أخرى، يجب الاعتراف أن أفكار كينز قد أثرت- من هذا الجانب (أي جانب المنهج) علم الاقتصاد، في عدد من فروعه وتخصصاته مثل الاقتصاد الكلي والمحاسبة الوطنية ونماذج النمو وغيرها.

فيما عدا ذلك تظل الكينزية- في جوهرها- سياسة ظرفية، وضعت خصيصا لمعالجة أوضاع خاصة بالبلدان المتقدمة في مرحلة محددة من تطورها الاقتصادي. ولأنها، كذلك، فقد جاء وقت- خاصة ابتداءا من الثمانينات من القرن الماضي- تركت فيه المكان لسياسات أخرى في مواجهة أوضاع جديدة. وهذا ما سنعكف على توضيحه فيما يلي.

III-الهجوم المضاد لليبرالية "الجديدة"

المرجعية الثانية التي تستوقفنا الآن، هي الليبرالية الاقتصادية "الجديدة" بمختلف اتجاهاتها. والتي ينبغي أن نخصها بقدر أكبر من التمعن والتحليل. بالنظر إلى تأثيرها المتعاظم. ليس فحسب، على مستوى الفكر الاقتصادي المهيمن بل أيضا، على مستوى إعداد وتصور السياسات الاقتصادية الراهنة.

وعلى غرار الكينزية، ولدت هذه الفلسفة "الجديدة" في رحم الأزمة. والأزمة هذه المرة هي تلك التي عصفت بالاقتصاديات الرأسمالية المتطورة ابتداءا من السبعينات للقرن الماضي، عندما دخلت هذه الاقتصاديات في فترة "جزر وركود" طويلة بعد فترة المد والرواج السابقة. ولعل المظهر الأساسي لهذه الأزمة هو تزامن ارتفاع معدل التضخم مع أوضاع انكماشية (ركود). أي ما يعرف بالركود التضخمي la stagflation ومن مؤشرات هذه الأزمة نذكر: انخفاض معدل نمو الانتاج الصناعي (من 6.2% في الستينات إلى 3.2% في السبعينات)[4]. وكذلك، ارتفاع كل من معدل البطالة ومعدل التضخم بمقدار الضعف[5].

الأهم هنا، هو أن تفسير هذه الأزمة في ضوء أدوات التحليل الكينزية، لم يعد تفسيرا ملائما. لأن هذه الأدوات وضعت في الأصل لتفسير ومعالجة أوضاع تشكو من نقص في الطلب (أي انعدام التضخم). وتلك كانت الثغرة في البناء الكينزي، التي فتحت الباب على

مصراعيه للاجتهاد بل ولإعادة النظر في النظرية الكينزية ككل. والنتيجة كانت تبلور هذا النهج الجديد أو الفلسفة الجديدة. المعروفة الآن بالليبرالية الاقتصادية الجديدة.

إجمالا، ترتكز هذه الفلسفة "الجديدة" على منطلقات مناقضة لمنطلقات الفلسفة الكينزية سواء، من جهة الإطار النظري لتفسير الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي أم، من جهة السياسات المقترحة لتجاوز هذه الأزمات.

على المستوى الأول، ينفي "الأب الكبير" لهذه الفلسفة وهو ميلتون فريدمان وجود أية علاقة بين أزمات الاقتصاد الرأسمالي وعدم تدخل الدولة- كما ذهب إلى ذلك كينز- فعلى عكس هذا الأخير، تنتج هذه الأزمات حسب فريدمان من إفراط وسوء تدخل الدولة بما ينجر عنهما من تبذير للموارد وبيروقراطية في تسيير الشؤون الاقتصادية. ناهيك عن الضغط الذي يمارسه هذا التدخل على الطلب الخاص Demande privée بفعل ارتفاع معدلات الفائدة.[6]

أكثر من ذلك، ذهبت النظرية ذائعة الصيت والمعروفة بنظرية التوقعات العقلانية Théorie des anticipations rationnelles وهي نظرية متفرعة من فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة- ذهبت إلى المحاجة بأن تدخل الدولة غير فعال ولا جدوى منه، باعتبار أن الأفراد (المقاولين) يراكمون من التعلم L'apprentissage والتجربة ما يسمح لهم بتوقع آثار السياسة الاقتصادية للدولة مقدما. ومن ثم، تراهم يستجيبون أقل فأقل لاجراءات هذه السياسة مما يجعل نتائجها في النهاية دون الأهداف المرجوة[7].

على المستوى الثاني، يرى أنصار اللبرالية الاقتصادية الجديدة على العموم- أن المحرك الأساسي للاقتصاد هو العرض. ومن ثم، فإن العلاج الأنسب لأزمات الاقتصاد الرأسمالي لا يبدأ من التأثير على الطلب- كما توصي بذلك الكينزية- وإنما يبدأ من التأثير على العرض. وذلك من خلال اعتماد جملة من السياسات. يمكن تلخيصها فيما يلي:[8]

اتباع سياسة نقدية صارمة. بغية السيطرة على معدلات نمو الكتلة النقدية. وبالتالي، القضاء على أحد مصادر التضخم الرئيسية. والوسيلة إلى ذلك، هي ربط سعر الفائدة بظروف السوق (العرض والطلب).

تخفيض الانفاق الحكومي باعتباره مصدر نمو عرض النقود.

حفز القطاع الخاص عن طريق تخفيض الضرائب على الأغنياء.

تحجيم دور الدولة وخصخصة مؤسسات القطاع العام في سياق عملية التكيف مع مستجدات العولمة والتوجه إلى "اقتصاد السوق"...

ومهما يكن من أمر، ينبغي الاعتراف أن هذه الفلسفة قد حققت انتصارا كاسحا على الكينزية- خاصة ابتداءا من الثمانينات- وذلك في معظم البلدان الصناعية المتقدمة. حيث تخلت هذه الأخيرة عن السياسات الكينزية واعتمدت التوجهات الليبرالية الجديدة. والبداية كانت "الريغانية" -نسبة للرئيس الأمريكي الأسبق- ريغن- في الولايات المتحدة الأمريكية مسقط رأس الليبرالية الجديدة (جامعة تشكاغو) و"التاشرية"- نسبة إلى رئيسة الحكومة الأسبق مارغريت تاشر- في بريطانيا. ليمتد التأثير بعدها إلى جل البلدان الغربية الأخرى، وأكثر من ذلك، اكتسحت الليبرالية الجديدة بلدان "العالم الثالث" كلها. كما أصبحت الإطار المرجعي الأول والثابت للمنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية الكبرى مثل، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة..

وما يستوقفنا أكثر هنا، هو طابع وشكل هذا التأثير على السياسات التي اتجهت إليها البلدان النامية- بصفة عامة- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هذه البلدان دخلت بدورها، ابتداءا من أواخر السبعينات للقرن الماضي- في أزمة عميقة. من جراء فشل النماذج والسياسات التي اعتمدتها في السابق. وقد استفحلت هذه الأزمة في عقد الثمانينات، بعد تفجر مشكلة المديونية وما ترتب عنها من تفاقم للوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان سواء تعلق الأمر بتراجع معدلات النمو والاستثمار أم بتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.. ناهيك، عن تدهور مستويات الاستهلاك

والمعيشة وما صاحبه من تهميش واقصاء اجتماعيين من جراء استمرار وتعمق التمايز والفوارق في توزيع الدخل والثروة.
وهكذا، وجدت هذه البلدان نفسها في "وجه الحائط" لا حول لها ولا قوة. ومن هنا، ارتأت أن تتوجه إلى تجريب وصفات صندوق النقد الدولي (برامج التثبيت الاقتصادي وإعادة جدولة الديون) طمعا في أن تجد فيها المخرج من المأزق الذي تتخبط فيه. وهي الوصفات التي تغرف مباشرة– كما أسلفنا الذكر– من فلسفة ونهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة. ويكفي أن نلقي بنظرة إلى مضمون الاشتراطيات المعينة في هذه الوصفات لنتبين من الأمر.
ويهمنا التمعن قليلا في هذه النقطة الأخيرة، بغية تقييم الموقف حيال هذه الوصفات، مقارنة بالوضع الخاص للبلدان النامية التي هرولت نحوها. فكما أشرنا آنفا– فإن هذه الأخيرة تعاني من أزمة عميقة منذ أواخر السبعينات. ومن دون تشريح مفصل لهذه الأزمة يمكن وصفها بإيجاز كحالة خاصة من الركود التضخمي. نقول حالة خاصة حتى لا نخلط بينها وبين حالة البلدان الصناعية المتقدمة التي عرفت أيضا هذه الظاهرة. فالبلدان النامية تشكو– من البداية– من قصور في طاقات الانتاج ومن نقص في الموارد الضرورية للاستثمار. وإذا أضفنا إلى ذلك المعدل الضعيف لاستخدام طاقات الانتاج التي تم إنشاؤها في مرحلة التنمية، يصبح من السهل علينا فهم أوضاع الانكماش شبه المزمن التي مرت– وتمر– بها هذه البلدان. من جهة أخرى، تعاني هذه البلدان– في نفس لوقت– من تضخم جامح. أي، وجود طلب يفوق بكثير الدخل المحدث (الانتاج) مما أدى إلى ارتفاع الأسعار (لتحقيق التوازن مع مستوى الانتاج). والتفسير التقليدي لهذا التضخم. وهو التفسير الذي تتبناه الليبرالية الاقتصادية الجديدة– يكمن في انفصال المداخيل الموزعة عن الانتاج واللجوء إلى إصدار النقود بدون مقابل. أي، وجود تساهل نقدي Laxisme monétaire حسب اصطلاح م.فريدمان.
في الحالة الأولى، هناك ركود مع "حاجز تضخمي" (الفرق بين أقصى انتاج ممكن والطلب). وبالنظر إلى محدودية الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمارات الضرورية لكسر هذا الحاجز التضخمي فإنه لا مناص من اللجوء إلى الحل النقدي الذي يكمن في تجميد أو تخفيض عرض النقود (من خلال رفع أسعار الفائدة وتخفيض النفقات)[9].
وفي الحالة الثانية هناك تضخم في ظل الركود. ولتجاوز هذا الوضع يتعين من جهة، إعادة الاعتبار لمبدأ التوزيع حسب الانتاج، حتى يخضع الدخل لانتاجية العوامل. ثم، تحقيق ادخار مضطر عن طريق رفع الأسعار. وأخيرا، إيقاف كل اصدار نقدي من دون مقابل[10].
وهكذا يتضح بجلاء أن العلاج المقترح في كلا هاتين الحالتين المتداخلتين، هو العلاج النقدي. وهو بالذات العلاج الذي تبجله وتهلل له الليبرالية الاقتصادية الجديدة.
لكن، اللجوء إلى مثل هذا العلاج يفرض من جهته– حسب المنطق الليبرالي الجديد نفسه– القيام بجملة من الاصلاحات الهيكلية تصب هي الأخرى في هذه الفلسفة. وفي مقدمة هذه الإصلاحات يأتي تحجيم دور الدولة وخصخصة مؤسسات القطاع العام. وتحرير الأسواق وحركة رؤوس الأموال على الصعيدين المحلي والدولي. والهدف المعلن من هذه الاصلاحات هو القضاء على الاحتكار وإحلاله بآلية السوق الكفيلة بتحقيق التوازنات الاقصادية المثلى الضرورية لتحفيز الاستثمار والنمو.
ماذا يمكن تثبيته كتقويم أولي لهذه الفلسفة الاقتصادية الجديدة؟ خاصة، فيما يتعلق برآها وعلاجاتها للمعضلات والمشاكل التي تتخبط فيها البلدان النامية– على أن نعود فيما بعد، إلى تقييم السياسات المستوحاة منها.
بداءة، يجب الاعتراف أن التحليل اللبرالي الجديد وخلافا للكيزنية– يقدم لنا تشخيصا ثاقبا للأوضاع السائدة في البلدان النامية من جانبها الظاهري. بل، لا نبالغ القول، أننا نجد فيه مرآة تعكس وتعري بعض التناقضات والمشاكل الخطيرة التي تعاني منها اقتصاديات هذه البلدان.
ويعزي هذا التمكن والاطلاع الوافي بمجريات الأمور في هذه البلدان ليس فحسب، إلى كون القائمين بهذا التشخيص هم اقتصاديون وخبراء أكفاء بل أيضا، إلى كون الجهات التي

تشرف عليه (صندوق النقد الدولي بالخصوص) متورطة –إلى حد ما– في تلك الأوضاع و يهمها أن تعرف كل صغيرة وكبيرة منها. ولعل أحسن مثال عن هذه العلاقة هو تسيير المديونية.

لكن، مأزق التحليل الليبرالي الجديد يبدأ– في اعتقادنا– عندما ينتقل من التشخيص إلى تصور الحلول الملائمة للخروج من تلك الأوضاع. فكما أسلفنا الذكر، المطلوب هو تحرير الاقتصاد– على كافة المستويات. من خلال: تحجيم دور الدولة وإطلاق العنان لقوى السوق والمنافسة. ومن هذا المنطلق، فإن هذا التحليل يعود بنا إلى المعتقد القديم لليد الخفية ونظام "دعه يمر دعه يعمل". وهو المعتقد الذي ظل حبيسا في قمقم الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي. ولم ير النور حتى في أوج عصر "رأسمالية المنافسة الحرة".

أما الدعوة إلى تحجيم دور الدولة كنهج للسياسة الاقتصادية فقد لقيت حتفها على يد كينز في أعقاب أزمة 1929. والعودة إلى هذا النهج اليوم تنذر –في اعتقادنا– بحصاد مماثل لحصاد هذه الأزمة. بالنظر إلى مؤشرات عديدة سنأتي إليها لاحقا.

أكثر من ذلك كله، ما أبعد جوهر هذا التحليل– من هذا الجانب (أي جانب الحلول التي يقترحها) عن ما تحتاج إليه البلدان النامية. فمن أين لهذه الأخيرة أن تخرج من تخلفها العام بتبني هذا النهج وقوى السوق لم تنضج فيها بعد؟ ثم حتى وإن نضجت هذه القوى في بعض هذه البلدان– بصفة مشوهة في الغالب– فهل بمقدروها أن تضطلع بمهمة مثل مهمة تجاوز التخلف؟.

هناك عناصر إجابة أولية نستشفها من بعض تجارب تراجع الدولة –هنا وهناك– (وفي الجزائر أيضا). فالملاحظ، أن ما حدث هو مجرد انفتاح اقتصادي على "المكشوف". أدى إلى إضعاف البنى الانتاجية وإلى انتعاش الأنشطة الطفيلية التي ليس لها علاقة بالتنمية. والنتيجة هي استفحال التبعية للخارج وتفاقم مشكلة المديونية.

IV–"الطريق الثالث":

وأيا كان الأمر، فقد خلت الساحة الآن، تماما أو تقريبا، لفلسفة الليبرالية الجديدة. لكن ماذا بعد؟ وماذا يرتسم من صورة للمستقبل؟ هل من إمكانية لإحداث ثقب أو ثقوب في النفق الذي دخل فيه الاقتصاد العالمي؟.

هي أسئلة يطرحها الحصاد الهزيل للسياسات التي تنهل من هذه الفلسفة منذ ما يزيد عن ربع قرن. في البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

فعلى الرغم من تراجع الدولة وتحرير الأسواق وحركة رؤوس الأموال في سياق العولمة. وعلى الرغم من الطفرة التكنولوجية الهائلة التي صاحبت هذه التحولات. لا نستطيع القول أن العالم ككل قد شهد تحولا فعليا نحو الأفضل.

فالبلدان الصناعية نفسها لا تزال تعاني من مظاهر الأزمة: وإن استطاعت أن تتحكم في احتواء التضخم فالنمو يبقى ضعيفا وهشا (2.6% بالمتوسط) ومعدلات البطالة مازالت معتبرة (11.3% في أوروبا الغربية سنة 1996)[11]... ناهيك، عن تزايد التهميش الداخلي الذي يهدد بتصدع هذه المجتمعات.

في البلدان النامية التي سارت في نهج الاصلاحات على النمط الليبرالي الجديد تقهقر الوضع الاقتصادي والاجتماعي وزاد تهميشها في الاقتصاد العالمي. فهذه بلدان أمريكا اللاتينية التي تنام على بركان أو قنبلة موقوتة من جراء استمرار التمايز في توزيع الثروة والدخل والذي كان سمة رئيسية للتطور في هذه المنطقة منذ السبعينات من القرن الماضي. وهذه بلدان آسيا النامية التي قذف بها نموها المذهل– في العقود الأخيرة– في أحضان "رأسمالية المعاشرة" Le capitalisme de copinage التي عمقت فيها مظاهر تمركز الثروة والنفوذ وأشاعت في اقتصادياتها الفساد والرشوة.

ثم هناك البلدان الإفريقية التي تمرغت أكثر من غيرها في أوحال التخلف والتبعية وعم فيها الفقر والمرض إلى حد الاحتضار. ولم تُجْد كثيرا برامج التعديل الهيكلي التي لجأت إليها. بل، زادت من تفاقم أوضاعها على جميع المستويات[12].

وأخيرا، إذا ألقينا نظرة على الاقتصاد العالمي ككل، نلاحظ أن السياسات الليبرالية الجديدة قد أفرزت حالة من "فقدان الاتجاه" من جراء التخلي عن سياسات الضبط الاقتصادي والاجتماعي. فحلت الفوضى وتنامت المضاربة[13]. وتفاقمت المشاكل الكبرى للعالم مثل مشاكل المديونية والبيئة والفقر... ناهيك عن مشكلة التمايز الصارخ والمستمر بين مختلف بلدان العالم. ويكفي أن نذكّر هنا بمؤشرات الفارق في الدخل الذي انتقل من (30 مقابل 1) في الستينات من القرن الماضي إلى (74 مقابل 1) سنة 1997[14].

الصورة إذن، قاتمة. وخيبة الأمل كبيرة. مما غذى الإحساس –هنا وهناك– بضرورة إعمال التفكير والتأمل– على الصعيدين الاقتصادي والسياسي– لإيجاد سبل أو بدائل أخرى لتجاوز هذه الأوضاع. فجاءت الدعوة إلى ما يسمى:"الطريق الثالث" (بين الكينزية والليبرالية الجديدة).

والمستغرب، أن تأتي هذه الدعوة اليوم، من البلدان المتقدمة (بريطانيا والولايات المتحدة على وجه التحديد). لأن ذلك، يمثل –بتقديرنا– اعترافا إضافيا بقصور وفشل السياسات الليبرالية الجديدة الراهنة. وفي نفس الوقت، يعني عودة مقنعة إلى الفلسفة الكينزية التي قيل أنها هُزمت وولّت– إلى غير رجعة– منذ ما يقرب عن ربع قرن.

نقطة انطلاق المنظرين لهذا "الطريق الثالث" هي معاينتهم لما آل إليه الوضع الاجتماعي في مجموع البلدان الغربية خاصة الأوروبية منها. فيخلصون إلى أن هذه المجتمعات تكاد تتحول اليوم، إلى "مجتمعات سوق". حيث يسود فيها منطق الحساب الإقتصادي البحت للشركات التي تبحث عن تعظيم الأرباح. على حساب منطق التلاحم الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، ومن هذا المنطلق، تأتي محاولتهم لإيجاد التوفيق بين ضرورة تحقيق نمو اقتصادي مستديم ومتطلبات الاندماج والتضامن الاجتماعيين. من خلال تكريس مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

وحسب رالف درندورف Ralf- Dahren dorf– أحد المنتقدين لأطروحة "الطريق الثالث"، يتعلق الأمر بمحاولة مزج Combinaison بين اقتصاد نيوليبرالي وسياسة اجتماعية –ديمقراطية– وهي محاولة يضيف ر.درندورف– ذات طابع ضمني أكثر مما هو صريح ويتمثل في تفاؤلها المفرط، أي، قبولها بمتطلبات الأسواق الشاملة مع إضافة بعض عناصر الرفاه الاجتماعي[15].

بالمصطلح السياسي، يضع منظر و "الطريق الثالث" أنفسهم في موقع يسار الوسط La gauche du centre بين اليسار التقليدي الذي ينادي بمزيد من تدخل الدولة واليمين الجديد الذي ينادي بالليبرالية الاقتصادية القصوى. وحسب أنطوني جيد نس Anthony Giddens المنظر الأول لهذا الاتجاه– فإن مسعى "الطريق الثالث" هو البحث عن التوازن بين التيارين المذكورين في الحياة الاقتصادية والحياة اليومية. استنادا، على فكرة ما للحرية، منظورا إليها في ظل مجتمع تعددي وعصري[16]. والوسيلة إلى ذلك هي مجموعة من الإصلاحات "الفوقية" مثل استحداث وسائل جديدة لمراقبة تراكم الثروات واعتماد مبدأ التدرج في الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات. إضافة إلى عصرنة المؤسسات العمومية Les institutions publiques باتجاه تحقيق مزيد من الفعالية والتفتح على فئات المجتمع ككل. في إطار مفهوم "الأمة متعددة الأجناس" Nation cosmopolite[17].

نفهم من كل هذا، أن "الطريق الثالث" لا يعدو– في نهاية الأمر– عن كونه مجرد "تهذيب ملطف" لليبرالية الاقتصادية الجديدة. أي: الاستجابة لمتطلباتها مع تصحيح أو احتواء بعض انعكاساتها السلبية على المجتمع.

وبتأرجحه هذا، فإن "الطريق الثالث" إنما يعاني من ورطة مستعصية وهي ورطة التوفيق. ففي اعتقادنا، لا يمكن أن نجمع بين شيء وضده، أي بين ليبرالية اقتصادية وسياسية اجتماعية– ديمقراطية. ومن ثم، تتبين الخلفية الحقيقية للمحاجة بمحاسن هذا البديل. وهي كونها مجرد مطية سياسية بل وانتخابية– بحتة لتحقيق التداول على السلطة بين أحزاب من "عائلة واحدة". لكنها تتبنى خطابات متميزة عشية الانتخابات.

ومهما يكن من أمر.. فعلى الرغم من محدودية أفكار "الطريق الثالث" فإنها، حظيت –في السنوات الأخيرة– بزحم اعلامي كبير امتد إلى البلدان النامية. فالملاحظ أن هذه الأخيرة تشهد اليوم، إزدواجية في الخطاب وانقساما في الموقف. بين قناعتها الراسخة في حتمية الحل الليبرالي الجديد في سياق العولمة وضرورة احتواء آثار هذا التوجه، على الأصعدة الاجتماعية والثقافية.

وغني عن البيان أن هذه البلدان وهي تنساق وراء هذه "التوفيقية المستحيلة" إنما تعيد انتاج ورطة "الطريق الثالث". المشار إليها. لتعبر مرة أخرى عن تبعيتها الفكرية وعجزها عن صياغة بديل متأصل في واقعها الاجتماعي والحضاري.

IV–استنتاجات وعناصر تأمّل...

بعد هذه الإطلالة النقدية الموجزة على الأنماط الرئيسية الثلاث للإطار المرجعي الذي يؤسس للاصلاحات الإقتصادية. ماذا يمكن أن نخلص إليه كاستنتاجات وعناصر تأمل حول الإشكالية المطروحة. خاصة، فيما يتعلق بالبلدان النامية.

استنتاجنا الأول هو، أن الاطار المرجعي للإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلدان النامية خضع على الدوام إلى مركزية غربية. انجلو ساكسونية تحديدا. سواء من جهة صياغة أهداف هذه الإصلاحات أم، من جهة اختيار وسائلها وأدواتها. وفي كلا الحالتين، نشأ وضع من التشوه في التأثير بحكم أن هذا الإطار المرجعي لا ينطلق من خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي المحلي. ويعكس هذا الوضع– في اعتقادنا أزمة الفكر الاقتصادي في هذه البلدان.

الإستنتاج الثاني هو أن ما يطبع الإصلاحات الإقتصادية الجارية في البلدان النامية– عامة– هو تموضعها على المستوى الضيق للسياسة الإقتصادية. في وقت لم تجد فيه هذه البلدان بعد، الحلول لمشاكل التخلف العام الذي تعاني منه. وهي المشاكل التي لا نعثر لها على أثر في قاموس السياسة الإقتصادية. فهذه الأخيرة تعنى أساسا بمشاكل وأزمات ظرفية في اقتصاد متقدم –نسبيا– وليس بمشاكل اقتصاد متخلف.

وفي ضوء هذين الإستنتاجين نستطيع الآن تثبيت بعض عناصر التفكير والتأمل في مأزق الوضع الراهن للإصلاحات الإقتصادية في البلدان النامية. والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: تحتاج البلدان النامية إلى نظرية عامة للإنتقال وليس إلى مجرد توجهات على مستوى السياسة الاقتصادية. وتبحث هذه النظرية في كل المسائل العامة والخاصة ذات الصلة بخصائص وضع التخلف الذي تعاني منه هذه البلدان. بغية توضيح الشروط الموضوعية والذاتية، الداخلية والخارجية للانتقال إلى وضع أفضل. ومن ثم، تحديد معالم النظام الإقتصادي والإجتماعي المنشود. بعيدا، عن تلك المخططات الجاهزة والأفكار المقبولة على شاكلة:" اقتصاد السوق" أو الإقتصاد الحر أو "الطريق الثالث": ومن نافلة القول، أن تلك، مهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق الإقتصاديين المنتمين إلى هذه البلدان إذا كان الهدف المنشود حقا هو تجاوز التخلف وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أصلية.

ثانيا: ولعل من جملة الموضوعات الأساسية التي يتعين على تلك النظرية أن تطرحها على بساط البحث هي موضوعة الدور الإقتصادي للدولة بصفة عامة و دور القطاع العام بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، إذا كان هناك إجماع على تكريس مبدأ الدولة الكفيلة أو المسؤولة L'état garant والتخلي عن مبدأ الدولة المسيرة L'état gérant، فلا يجب أن نخلص من ذاك إلى ضرورة انسحاب الدولة من المجال الإقتصادي. لأنه لا ننسى أن البلدان النامية لا تزال تعاني من مشكلة التخلف ولم تستكمل بناء هياكلها الإقتصادية والإنتاجية. ومن ثم، يتطلب الأمر توضيح ما يبقى للدولة القيام به. ليس فحسب، على مستوى الوظائف التقليدية بل أيضا، على مستوى السياسات الفاعلة مثل سياسة الإستثمار والسياسة الصناعية وسياسة البحث والتطوير[18].

ثالثا: في نفس السياق، هناك معظلة كبيرة أخرى تواجه معظم البلدان النامية التي انخرطت في حركة الإصلاحات الإقتصادية وهي معظلة تسيير :المعوقة الإجتماعية" La contrainte

sociale أو، ما اصطلح عليه" المسألة الإجتماعية. وحسب المنطق الليبرالي الجديد يتعلق الأمر. بإعادة تنظيم "الحقل الإجتماعي" وتكييفه مع متطلبات تحرير وعولمة الإقتصاد. والمطلوب، تحديدا هو إعادة توجيه السياسات الاجتماعية والتحكم في مستوى النفقات الإجتماعية (صحة، تعليم، ضمتن اجتماعي..) أو التخلص منها. بدعوى أنها تمثل عبئا ثقيلا يعرقل النمو.

في اعتقادنا، يجب تجاوز هذا المنطق ليس فحسب، من منطلق ايديولوجي وإنما، من منطلق أنه، يغفل أو يتجاهل الرهان الحقيقي الذي تنطوي عليه هذه المسألة. وهو رهان التلاحم الاجتماعي La cohésion sociale فمن دون كسب هذا الرهان يتعذر تتويج أي إصلاح إقتصادي مهما كانت حيثياته ومسلماته.

ولعل ما يواجه اليوم، السياسات اللبرالية الجديدة في البلدان المتقدمة نفسها– كما أوضحنا ذلك سابقا– يدفع إلى قلب التصور المهيمن إلى حد الآن حول هذه المسألة. وهذا ما بدأ يتجلى فعلا من خلال، عودة الحديث عن ما يسمى المسألة الإجتماعية الجديدة(19)، تعبيرا عن أن النفقات الاجتماعية ليست عبئا يعرقل النمو بل هي محدد أساسي له.

المراجع

1) Maurice Roy: Théorie Générale- Kynes- Hatier 1985 p 12.

2)د. رمزي زكي: صعود وهبوط الكيترية العربية- مجلة العربي- العدد 493. ديسمبر 1999 ص 88.

3) Kynes, cité par Alain Samuelson: les grands courants de la pensée économiques. O.P.U. 1993 p 414- Alger.

4) سمير أمين: الاقتصاد العالمي والعالم الثالث- دراسات عربية العدد: 8 حزيران- يونيو 1985 ص 4.

5) J. Adda: la mondialisation de l'économie T_2 ED Casbah- Alger 1998 p 65,66.

6) Maurice Roy: Théorie générale… Opcité p 75.

7) Henri Lepage: une explication de l'infficacité croissante des interventions de l'état in: problèmes économiques N° 1620 1979.

8) أنظر: ضياء مجيد الموسمي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية- آراء واتجاهات- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1993 ص 49 و ص 50.

9) أنظر: أحمد هني: التحليل الاقتصادي الكلي- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1991 ص 114.

10) المرجع السابق ص 116.

11) C.E.P. II l'économie mondiale 1998. la découverte Paris p 113.

12) Salah Mouhoubi: afrique l'ère des turbulences. Ed Casbah- Alger 199.

13) أنظر. د رمزي زكي: آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن- العربي- العدد 482-1999.

14) Liberté Economie 21-27 Juillet 1999 p 19.

15) Liberté Economie 4-11 Août 1999 p 19.

16) Liberté Economie- 17-26 Novembre 1999 p 21.

17) Ibid, p 21.

18) Abdelmadjid Bouzidi: les années 90 de l'économie algérienne- E.N.A.D Alger 1999 p 112, p 113.

19) Pierre Rosanvallaoui: la nouvelle question Sociale- Seuil-1995